

فورة الاستهلاك تنعش سوق توصيل الطعام في مصر

«جوميا» تطلق أول منصاتها وتفتح باب المنافسة مجددا



استثمارات الغذاء تستفيد من ارتفاع عدد السكان

وأكد محمد رضا، الرئيس الإقليمي لمجموعة سوليد كابتيفال في مصر، أن الفترة الراهنة مواتية للاستثمار في مجال تدشين المنصات الإلكترونية وتوصيل الوجبات الجاهزة، لاسيما مع تأسيس المدن الجديدة والتوسعات الكبيرة في المدن الحالية.

ويعد هذا القطاع من الأنشطة عالية النمو وسريعة الدوران لرأس المال العامل، ما يزيد من هوامش ربحها بشكل محفز على ضخ الاستثمارات.

وأضاف رضا لـ «العرب» أن قطاع الغذاء من القطاعات الجاذبة للاستثمار بشكل كبير، حيث انتهت شركته من إدارة صفقة استحواذ لصالح عدد من المستثمرين الأجانب على مئة في المئة من أسهم شركة «روبال سويت» التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية.

وتسجعت الفورة الاستهلاكية على نشاط قطاعات أخرى مرتبطة بتوصيل الطلبات، منها سوق الدراجات النارية الذي انتعش بشكل كبير العام الماضي مع استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وتكشفت مؤشرات شعبية مستوردي الدراجات النارية والهوائية بغرفة القاهرة التجارية عن رواج ملحوظ في حركة مبيعات الدراجات النارية مع تزايد الطلب على تطبيقات توصيل الطعام للمنازل، وتجاوزت مبيعاتها حاجز الـ 250 ألف دراجة نارية خلال السنة أشهر الماضية.

وأوضحت البيانات الجمعية المصرية للتأمين الإجباري عن زيادة في عدد تراخيص الدراجات النارية الجديدة بنحو 40 في المئة، الأمر الذي يعزز نمو حركة المبيعات ويشجع رؤوس الأموال على طرق أبواب هذا النشاط.

وتعد مجموعة «أمريكانا» التي استحوذت عليها مجموعة «أديبتيو إنفستمننتس» الإماراتية منافسا قويا في السوق المصرية، حيث تمتلك الحق التجاري لعدد من العلامات التجارية الشهيرة في مجال توصيل الوجبات السريعة للمنازل.

وتتملك «أمريكانا- مصر» الحق التجاري لنحو 14 علامة تجارية، هي: هارديز وكنتاكي وجراندي كافيه وفرايديز وبيتر هت وكوستا كوفي وديج تكا وباسكن رويوز وفيش ماركت ورد لوبستر وأوليف غاردين وكريسي كريم وفوجين ولونغ هورن ستيك هاوس.



نور الدين محمد
الاستثمارات الأجنبية
تستهدف بكثافة قطاع
الغذاء بمصر

وتشيد المدن الجديدة
والصناعات الغذائية
الاستثمار في المنصات

سلطنة عمان تحصل على قرض من البنوك العالمية

وفي إطار الإصلاحات المزمعة، ستطبق عمان ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 في المئة العام المقبل وتسن أيضا تطبيق ضريبة على الدخل بالنسبة إلى أصحاب الدخل المرتفعة في 2022. في خطوة ستكون الأولى لدولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وجاء إقرار ضريبة القيمة المضافة، الذي لطالما أجتله تحت ضغط الأزمة الاقتصادية ومطالب صندوق النقد الدولي، بتزويد الإنفاق وتنوع مصادر الدخل حيث تهدف السلطنة إلى توليد دخل ضريبي أكثر استقرارا.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة «غير مباشرة» يتحمل قيمتها المستهلك النهائي في حين يقوم المورد (الضام للضريبة) باحتساب وتحصيل الضريبة وتسديدها إلى جهاز الضرائب. والسلطنة منتج صغير نسبيا للنظ الضام ومنقلة بمستويات مرتفعة من الديون، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار الخام من معظم جيرانها من دول الخليج الأكثر ثراء.

وفي الوقت نفسه تعتزم السلطنة تنويع مصادر اقتصادها وتطبيق إصلاحات حساسة على الضرائب والدعم، لكنها تعطلت في عهد السلطان الراحل قابوس الذي حكم البلاد 50 عاما ووافته المنية في يناير.

2.2 مليار دولار قيمة القرض الذي جمعه السلطنة في صفقة استقطبت اهتمام بنوك

وتستهدف خطط إصلاح مالي يتبناها حاكم سلطنة عمان خفض العجز المالي إلى 1.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2024 من عجز أولي عند 15.8 في المئة هذا العام. وسبق للسلطان هيثم بن طارق آل سعيد أن قال إن الحكومة ستعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات لدعم الاقتصاد.

إجراءات غلق المحال خلال ساعات الليل، بدءا من العاشرة مساء وحتى السادسة صباحا، ويستثنى من ذلك نشاط توصيل الطعام للمنازل والذي يعمل على مدار 24 ساعة.

وتكشف جهاز الإحصاء المصري عن ارتفاع إنفاق المصريين على الطعام والشرب إلى 37.1 في المئة من إجمالي الإنفاق.

ويصل متوسط إنفاق الفرد على الطعام نحو 300 دولار سنويا، فيما تصل فاتورة إنفاق الشباب على الطعام في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عاما نحو 7.8 مليار دولار سنويا، ما يزيد من فرص التوسع في نشاط الوجبات السريعة، على اعتبار أن غالبية هذه الفئات تفضل تناول الطعام خارج المنزل.

بدأت شركة «جوميا» للتخطيط لتلك الخطوة مبكرا، حيث أدخلت العام الماضي خدمة طلب الخضروات والفاكهة والمواد الغذائية وتوصيلها معقمة للمنازل، الأمر الذي منحها فرصة أكبر لدراسة السوق، وبدأت بشكل كبير في مناقسة منصات «نون» و«سوق دوت كوم».

وتعد منصة «الطلب» الأقدم في مصر في نشاط توصيل الطعام عبر طلب الوجبات عبر منصتها، وكذلك تطبيقات «أكلني» و«المنيز» و«طلبات».

وأشار نور الدين محمد رئيس شركة «تارغت» للاستثمارات المالية وإدارة الاستثمارات، إلى أن الاستثمارات الأجنبية تستهدف منصات توصيل الطلبات خاصة قطاع الغذاء بما فيها الوجبات الجاهزة لأنها سخيصة. وأضاف في تصريح لـ «العرب»، أن شركته تكثف على دراسة صفقات استحواذ مستثمرين أوروبيين وخليجيين في مشروعين في هذا المجال.

يشهد سوق توصيل الطعام إلى المنازل في مصر نموا واضحا، مدفوعا بتوسع الطلب على الوجبات السريعة، خاصة من جانب الشباب، الأمر الذي يفتح شهية الشركات الأجنبية لتوسيع نطاق أعمالها، ما دفع الرئيس التنفيذي لشركة «جوميا» للتجارة الإلكترونية للإعلان، الثلاثاء، عن إطلاق منصة جديدة لتوصيل الطعام في مصر، تحمل اسم «جوميا فود».



محمد حماد
صاحبي مصري

القاهرة - في الوقت الذي ترى فيه الحكومة المصرية أن الزيادة السكانية أزمة مستعصية على الحل، تعيد الشركات العالمية توظيفها واستغلالها وتحولها إلى فرصة، لأن جزءا كبيرا من التركيبة السكانية شبابية، ما يدفعها للإقبال على محلات الطعام، والحصول على الأكلات بطريقة سريعة، تتناسب مع إيقاع الحياة الذي يعيشه هؤلاء.

وتحفز التركيبة الشبابية شركات تقديم وتوصيل خدمات الوجبات السريعة على توسيع نطاق أعمالها من خلال ضخ استثمارات تخاطب تلك الفورة الاستهلاكية التي تصل قوتها إلى نحو 26.1 مليون مصري داخل نطاق الفئة العمرية من 15 - 29 عاما، وهي الفئة الرئيسية المستهدفة.

وأعلنت شركة «جوميا» للتجارة الإلكترونية إطلاق منصة جديدة لتوصيل الطعام في مصر، تحمل اسم «جوميا فود»، لتكون ثالث منصة لشركة بمصر بعد منصتي المبيعات «جوميا باي» للخدمات الإلكترونية.

وقال هشام صفوت الرئيس التنفيذي للشركة، لرويترز «اطلقنا منصة جوميا فود نهاية 2020، ونحن في مرحلة الافتتاح المبدي.. لدينا شركات قوية. معنا ماكدونالدز وعدد آخر محدود من المطاعم، ونستهدف بنهاية العام الجاري تكوين شركات مع مئات من المطاعم العاملة في مصر».

وتغطي الشركة الجديدة معظم مناطق محافظتي القاهرة والجيزة، وجاءت خطوة «جوميا» التي تنافس شركة «سوق دوت كوم» المملوكة لشركة أمازون، بعد خروج شركة غلوفو الإسبانية من سوق توصيل الطلبات بمصر، في يناير من العام الماضي، لتلتها شركة «أوبر إيتس» الأمريكية في مايو من العام ذاته.

وتكثف خطوة «جوميا» المزيد من الشركات على دخول نشاط توصيل الطعام لتلبية زيادة الطلب على هذه الخدمات مع استمرار تداعيات كورونا التي ضاعفت الطلب على خدمات توصيل الوجبات السريعة، في ظل استمرار

وتتوقع ميزانية تونس 2021 أن يصل الاقتراض إلى 7.2 مليار دولار بما في ذلك حوالي 5 مليارات دولار في شكل قروض خارجية. ويقدر سداد الديون المستحقة هذا العام عند 16 مليار دينار ارتفاعا من 11 مليار دينار في 2020. وأكد جاريقات أن الصيدلية المركزية تواجه صعوبات لتغطية نفقاتها وأن هناك مشاكل تتعلق بديون ترتبط بمزودي الطاقة على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تكرير النفط.

مسقط - تمكنت سلطنة عمان من جمع قرض بقيمة 2.2 مليار دولار، في صفقة استقطبت اهتمام مجموعة واسعة من البنوك الإقليمية والعالمية.

وقالت مصادر قد قالت لرويترز في يناير إن «الدولة الخليجية، المصنفة دون الدرجة الجيدة بالاستثمار من جانب جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، تكثف مع مجموعة من البنوك على جمع قرض بقيمة 1.1 مليار دولار، ما قد يصل إلى ملياري دولار بناء على شهية السوق».

وقالت المصادر إن الصفقة تمت في نهاية المطاف عند 2.2 مليار دولار الأسبوع الماضي. ولم ترد وزارة المالية في عمان حتى الآن على طلب للتعليق. وتتوقع عمان عجزا للميزانية في 2021 عند 2.24 مليار ريال عماني (5.82 مليار دولار). ولتعويض النقص، تهدف الحكومة لجمع نحو 1.6 مليار ريال عبر الاقتراض وسحب 600 مليون ريال من احتياطاتها. وكانت حكومة السلطنة الأولى في الخليج التي تطرق أسواق السندات

صندوق النقد الدولي يحذر تونس

من تعثر الإصلاحات التلكؤ في خفض فاتورة الرواتب يضغط على الإنفاق العام

حذر صندوق النقد الدولي تونس من تقليص دعم المانحين، في ظل تعثر الإصلاحات العاجلة وعلى رأسها خفض فاتورة الرواتب والتقليص في الدين العمومي وخفض النفقات العامة، حيث تسبب انخراط الموازنة العامة في ضغوط كبيرة.

خالد هدي

معدل الرواتب في تونس في القطاعين العام والخاص منخفض.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن الإصلاحات التي تآخرت السلطات في القيام بها جاهزة، على غرار إصلاح مسالك التوزيع التي تسببت في مضاربات غير مقبولة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، فضلا عن نشاط الجمارك وإصلاح الخارطة الصحية والتعليم العالي.

وإستطرد «الغريب أن كل هذه الإصلاحات توجد حولها توافقات بين مختلف الأطراف ولم تقم بها الحكومات التونسية لأنها تخشى أن تتعثر أوراقها في السلطة».

ويرى مراقبون أن الانتدابات العشوائية في القطاع العام منذ ثورة يناير 2011 فاقت انخراط الموازنة فيما تتجه أصابع الاتهام نحو حركة النهضة في الإضرار بموارد الدولة من خلال عدم حوكمة الإنفاق وتوطين وظائف على أساس الولاءات السياسية.

ويقول صندوق النقد الدولي إن فاتورة الرواتب في القطاع العام تبلغ حوالي 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم.

وقال الخبير الاقتصادي، «هناك دفع للسلطات التونسية للقيام بما يجب، متسائلا لماذا لا نضع مخططات اقتصادية واضحة؟» وأضاف «هناك غياب للتقييم والمحاسبة لكل الوزراء ورؤساء الحكومات السابقة، ولا أحد يملك معلومة بشأن الإصلاح والتغيير، ومنذ عهد حكومة مهدي جمعة في 2014، تفاقمت الديون».

وتابع «المخطط غير واضح وضبابي واليوم لا نملك خطة طريق ولا بد من جلب المستثمرين لمساعدة الدولة، الطبقة السياسية انشغلت بالصراعات والمناكفات وأهملت الجانب الاقتصادي».

وأردف «لدينا مالية دون تخطيط، علينا إعداد برنامج واضح يشرك كل الجهات وتتم فيه الاستعانة بالخبراء في المجال، وعلى الطبقة السياسية أن تفهم أنه من دون برامج ونقاشات لا تقدر على تقديم شيء».

وشهدت تونس في سنة 2020 ضائقة اقتصادية غير مسبوقة مع عجز مالي قدره 11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وانكماش اقتصادي بلغ 8.8 في المئة.

وقال صندوق النقد الدولي في بيان إن السياسة النقدية يجب أن تركز على التضخم من خلال توجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل مع الحفاظ على مرونة أسعار الصرف.

وتتوقع ميزانية تونس 2021 أن يصل الاقتراض إلى 7.2 مليار دولار بما في ذلك حوالي 5 مليارات دولار في شكل قروض خارجية. ويقدر سداد الديون المستحقة هذا العام عند 16 مليار دينار ارتفاعا من 11 مليار دينار في 2020.

وأكد جاريقات أن الصيدلية المركزية تواجه صعوبات لتغطية نفقاتها وأن هناك مشاكل تتعلق بديون ترتبط بمزودي الطاقة على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تكرير النفط.



لم يعد هناك حل